

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

المستوى: 1 جذع مشترك علوم إنسانية

المجموعة الأولى

دروس محاضرات في مقياس تاريخ الجزائر المعاصر

-السداسي الثاني-

أ. د. تاونزة

المحور(1):

الحركة الوطنية في فترة ما بين الحربين العالميتين(1919-1939)

مقدمة:

ظهرت الحركة الوطنية باتجاهاتها السياسية المختلفة بعد الحرب العالمية الأولى و ما أفرزته من انعكاسات سياسية دولية و محلية مشجعة على دفع أطراف الحركة الوطنية إلى خوض النشاط السياسي و الاجتماعي و الثقافي ضد الاستعمار تجسيدا لمطالب الشعب الجزائري في تمسكه بهويته، و نيل حقوق المواطنة و التحرر من الواقع الاستعماري.

فما هي مظاهر النشاط السياسي للحركة الوطنية في هذه الفترة(1919-1939)؟ و فيم تمثل دورها في الحفاظ على المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية؟ و ما هو الموقف الفرنسي إزاء نشاطها؟

1. مفهوم الحركة الوطنية الجزائرية:

إذا كانت الحركة الوطنية في مفهومها العام تعني جميع أشكال الرفض الجزائري للاحتلال الفرنسي، و المجسدة في كل المقاومات من مسلحة و سياسية و اجتماعية و ثقافية التي خاضها الشعب الجزائري ضد الغزاة طوال الحقبة الاستعمارية(1830-1954)،دفاعا عن سيادته و هويته الوطنية و كرامته و شرفه،فإن المفهوم الخاص للحركة الوطنية(السياسية) و المتعلق أساسا بالفترة الممتدة ما بين(1919-1954) يعني جميع النشاطات السياسية و الثقافية التي قامت بها مختلف الجمعيات و المنظمات و الأحزاب الوطنية ضد المحتل الفرنسي، لتحرير الشعب الجزائري من الواقع الاستعماري الإستدماري.

و قد ظهرت الحركة الوطنية السياسية بعد الحرب العالمية الأولى في ظل ظروف و عوامل مشجعة أبرزها:

-مشاركة الجزائريين المجندين في الحرب العالمية الأولى أكسبتهم وعيا هاما بفضل احتكاكهم بالجنود الأوروبيين،و سمحت لهم -خاصة النخبة الجزائرية-القيام بالعمل السياسي.

-تأثر الجزائريين بمبادئ ولسون 14التحريرية،أهمها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها

- ظهور دول مستقلة جديدة في أوروبا عقب الحرب العالمية الأولى، مثل يوغوسلافيا، وتشيكوسلوفاكيا.... إلخ، وتهاوى الإمبراطوريات التقليدية، كالإمبراطورية النمساوية المجرية و الإمبراطورية العثمانية، و الإمبراطورية الروسية

-أحداث العالم العربي و الإسلامي و تطوراتها السياسية لاسيما في تركيا و المتعلقة بمصير الخلافة العثمانية، وأحداث شبه الجزيرة العربية و تطوراتها السياسية الممهدة لقيام الدولة السعودية، ونشاط الحركة الوطنية في مصر و ثورة 1919 المصرية ضد الاحتلال البريطاني

-الثورة البلشفية الشيوعية 1917 و دعايتها المضادة للرأسمالية و الإستعمار الغربي بأشكاله المختلفة في العالم

-حركة الإصلاح الديني في الشرق العربي و الإسلامي الداعية إلى النهضة و التحرر من الاستعمار، و تأثيرها على النخبة الجزائرية الإصلاحية

-إصلاحات فبراير 1919 الاستعمارية الفرنسية التي شجعت النخبة الجزائرية على ممارسة العمل السياسي و تشكيل الجمعيات و المنظمات و الأحزاب السياسية الوطنية

-سياسة المسخ الاستعمارية المستهدفة لهوية الشعب الجزائري، دفعت بالنخبة الإصلاحية و الوطنية إلى التصدي لها عن طريق العمل السياسي و الثقافي و الإعلامي دفاعا عن المقومات الأساسية للشخصية الوطنية.

2. إصلاحات 4 فيفري 1919 وأثرها على النخبة الجزائرية:

حاولت فرنسا من خلال هذه الإصلاحات إرضاء الجزائريين الذين دعموها في الحرب العالمية الأولى و من ثمة تهدئة الوضع في الجزائر، تمحورت هذه الإصلاحات أساسا حول رفع نسبة التمثيل النيابي للجزائريين في المجالس المحلية و توسيع القسم الانتخابي الخاص، و منح حقوق المواطنة و الجنسية الفرنسية للجزائريين وفق شروط محددة. تباينت مواقف النخبة الجزائرية المثقفة إزاء هذه الإصلاحات، وعلى إثر ذلك انقسمت النخبة على نفسها إلى تيارين متصارعين، فالجناح الأول قاده ابن تهامي و أتباعه الذين قبلوا التجنيس و الاندماج في فرنسا، كسبيل لتحقيق المساواة بين الأهالي و الفرنسيين و من ثمة الحصول على حقوق المواطنة.

أما الجناح الثاني فقد تزعمه الأمير خالد الذي رفض التجنيس و طالب بمنح حقوق المواطنة كاملة للأهالي الجزائريين المسلمين دون التخلي على أحولهم الشخصية الإسلامية، و انتقد بشدة دعاة التجنيس، واتسعت الهوة بين الجناحين أثناء الانتخابات البلدية بمدينة الجزائر في ديسمبر 1919 التي انتصر فيها الأمير خالد ضد خصمه ابن التهامي و أنصاره المؤيدين للاندماج، وعلى إثر ذلك اشتد الصراع السياسي بين الطرفين لاسيما مع بداية العشرينيات القرن الماضي.

ومن جهة أخرى اعتبرت هذه الإصلاحات من العوامل المشجعة لممارسة النشاط السياسي من قبل النخبة الجزائرية في إطار الجمعيات و المنظمات و الأحزاب السياسية

3-الاتجاهات السياسية للحركة الوطنية:

1.3. حركة الأمير خالد(1919-1926)(إتجاه المساواة):

افتتح الأمير خالد(1875-1936)-أحد أحفاد الأمير عبد القادر- نضاله السياسي رفقة مجموعة من المناضلين الملتفين حوله في سنة 1919 بتقديم عريضة إلى الرئيس الأمريكي ويلسن Wilson(1856-1924) -صاحب المباديء14- في مؤتمر الصلح بباريس عام 1919، طالب من خلالها بتطبيق مبدأ تقرير مصير الشعوب على الشعب الجزائري، كما فضحت العريضة سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر، حيث حملها مسؤولية معاناة الجزائريين في كل مجالات الحياة طوال الفترة الممتدة ما بين 1830 و 1919 ، وعدم وفائها بوعودها بموجب معاهدة 5جويلية 1830 و غيرها من الوعود التي تعهد بها قادة فرنسا بعد الاحتلال، و مشيرة أيضا إلى مشاركة الجزائريين مع فرنسا في الحرب و تدعيمها ماديا و بشريا إلا أن حقوقهم ظلت مغتصبة. كما أكدت العريضة رفض الجزائريين الخضوع للسيادة الفرنسية. و علقت آمالها على تصريحات الرئيس ولسن لتخليص الجزائريين من الإستعمار الفرنسي، و تقرير مصيرهم بأيديهم تحت إشراف عصبة الأمم المتحدة .

لكن العريضة لم تلق الاستجابة من طرف الرئيس الأمريكي، ربما يعود ذلك تجنبه إثارة هذه القضية لتجنب الاصطدام مع الطرف الفرنسي ألذي اظهر استماتة شديدة في الدفاع عن مصالح بلاده في المؤتمر.

و بعد عودة الأمير خالد إلى الجزائر، و تفرغه للنشاط السياسي منتقدا جماعة النخبة الجزائرية المنفرنسة بسبب قبولها الحصول على الجنسية الفرنسية ضمن إطار القوانين الفرنسية، مؤكدا أن هذا المطلب لا يتحقق إلا ضمن الإطار الخاص للجزائريين، مبرهنا بذلك عل أصالته و نزعته الوطنية والإسلامية، و مغيرا بذلك أهدافه و مواقفه السياسية، و ذلك بتخليه عن فكرة المطالبة بالتحقيق الفوري

لاستقلال الجزائر من خلال ما جاء في العريضة ، و التركيز على تحقيق مبدأ المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين، من خلال برنامجه الإصلاحى الذى وضعه لحركته فى نهاية سنة 1919، و الذى هدف من خلاله إلى تخليص الجزائريين من سطوة الإدارة الاستعمارية و عنصرية المستوطنين. تضمن البرنامج المطالب التالية:

-التمثيل النيابى للجزائريين فى فرنسا

-إلغاء القوانين التعسفية المسلطة على الشعب الجزائرى

-التعليم الإلجبارى باللغة العربية و الفرنسية

-تحقيق المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين عن طريق تطبيق القانون العام على العنصرين معا.

و بالرغم من محاولة أنصار الاندماج بزعامة الدكتور ابن التهامى و المستوطنين الوقوف فى وجه حركة الأمير خالد، إلا أن هذا الأخير أظهر تحدياته حيالهم، و واصل نشاطه بكل جرأة، و اصدر فى هذا الصدد جريدته (الإقدام) سنة 1919 باللغة الفرنسية، ثم أصبحت تصدر باللسانين الفرنسى و العربى، و ذلك للتعبير عن آرائه و مواقفه و التعريف بمبادئ حركته، و من ثمة توظيف الصحافة كوسيلة نضالية فى بلورة الوعي السياسى الوطنى، و حقق بذلك انتصارات سياسية على خصومه فى انتخابات المجلس البلدى للعاصمة فى ديسمبر 1919 و فى انتخابات المجلس الاستشارى فى أبريل 1920، و فى انتخابات المستشارين للبلديات فى جويلية 1921 .

و فى ظل ضغوطات الإدارة الاستعمارية الممارسة ضد الأمير خالد و حركته تحت تأثير الحملة الدعائية الشرسة التى شنّها المستوطنون و صحافتهم ضده ، واصل هذا الأخير معارضته للاندماج و التجنيس و مطالباً بالحفاظ على الأحوال الإسلامية للشخصية الجزائرية، وتمكن هذا الأخير و بكل تحدى من استغلال زيارة الرئيس الفرنسى ألكسندر ميلران ALEXANDRE MILERAND للجزائر فى أبريل 1922 و خطب أمامه مطالباً إياه بمنح الحقوق و الحريات كاملة للجزائريين، و تذكيره بمشاركتهم مع فرنسا فى الحرب العالمية الأولى و التضحيات التى قدموها دفاعاً عنها و عن الحرية و العدالة.

إلا أن الحكومة الفرنسية لم تستجب لمطالب الأمير، الذى زادت معاناته من مضايقة خصومه له، و إقدام الإدارة الاستعمارية تحت ضغط المستوطنين، إلى تزوير انتخابات أبريل 1923 التى فاز بها الأمير خالد ضد خصمه ابن تهامى المدعم من طرف الإدارة التى كانت ترى فى الشخصية الوطنية المتميزة بمثابة العدو الحقيقى الذى يدفع بالأهالى الجزائريين لمقاومتها، و تقديم تضحيات جسيمة فى سبيل بقائها، رفضاً للذوبان فى شخصية المحتل.

و أمام تزايد شعبية الأمير بفضل مواقفه الوطنية الشجاعة، و ازدياد مخاوف المستوطنين الذين لفقوا له تهما تتعلق بإثارة الفوضى و تحريض الجزائريين المسلمين ضد الإدارة الاستعمارية، فقامت هذه الأخيرة بنفيه خلال شهر جوان عام 1923 إلى الإسكندرية بمصر، ومنها انتقل إلى باريس سنة 1924 و أخذ يحتك بالعمال الجزائريين و يعقد المحاضرات و المؤتمرات، دافع من خلالها عن القضية الجزائرية و شهر بجرائم الاستعمار الفرنسي ضد الشعب الجزائري، و تمكن خلال هذه السنة من بعث رسالة إلى الرئيس الفرنسي الجديد إيدوارد هيريو Edouard Herriot - إثر انتصار اليسار الفرنسي في الانتخابات الرئاسية- تضمنت عشرة مطالب أساسية لحركته وهي كالآتي:

1- التمثيل النيابي للجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي بالتساوي مع المعمرين

2- إلغاء القوانين الاستثنائية المفروضة على الجزائريين

3- المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين في الحقوق

4- حرية الصحافة و الاجتماع

5- التعليم الإجباري و حرية التعليم العربي الحر

6- حرية الجزائريين في العمل بفرنسا

7- تطبيق القوانين الاجتماعية و العمالية على الجزائريين

8- المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين في الترقيات العسكرية

9- فصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية

10- إقرار العفو العام على المساجين السياسيين

لكن الرئيس الفرنسي أدار ظهره لهذه المطالب، و من ثمة لم يغير شيء من سياسة فرنسا الإستدمارية المفروضة على الشعب الجزائري، كما تسببت هذه المطالب في غضب الحكومة الفرنسية مرة أخرى التي ضلت تترصده لحركته و نشاطه، و تضايقه، فأضطر بذلك إلى مغادرة فرنسا نحو الإسكندرية أين لاحقته مرة أخرى السلطات الفرنسية، حيث تعرض للاعتقال أثناء محاولة سفره إلى إيطاليا و حكم بستة أشهر سجنًا من قبل محكمة فرنسية بتهمة تزوير جواز سفر في سنة 1925. و بعد إطلاق سراحه انتقل إلى سوريا و استمر في نضاله مدافعا عن القضية الجزائرية إلى غاية وفاته سنة 1936 بدمشق.

2.3- التيار الإدماجي:

مثله النخبة الجزائرية المتأثرة بالفكر الليبرالي الغربي-لذلك عرف بالاتجاه(الليبرالي)-، المطالبة بالإدماج و التجنيس بدون شروط و تحقيق المساواة بين الجزائريين في الحقوق و الواجبات.ظهر هذا الاتجاه على ثر انتخابات بلدية الجزائر سنة 1919 و التي فاز فيها الأمير خالد،و بسبب معارضته للنخبة التي قبلت الإدماج التام جعل هذه الأخير تتحول إلى خصم عنيد للأمير.ومن ابرز وجوه هذا الاتجاه: الدكتور ابن تهامي الذي كان يدير جريدة (التقدم) الصادرة في سنة 1923 المحررة باللغتين الفرنسية و العربية التي تبنت أفكار و مبادئ هذا الإتجاه،إضافة إلى الصيدلي فرحات عباس،و ربيع زناتي و الدكتور ابن جلول. تمكن هذا الاتجاه من ملأ الفراغ السياسي الذي تركه الأمير خالد بعد نفيه سنة 1923،و استطاع في سبتمبر 1927 من تأسيس (فيدرالية المنتخبين المسلمين) برئاسة ابن تهامي، التي ضمت أعضاء من المجالس البلدية و العمالات، طالبت مرة أخرى بتجسيد الإدماج عن طريق منح الجنسية الفرنسية للجزائريين، و تحقيق المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين في الحقوق و الواجبات، و إلغاء قانون الأهالي، و تمثيل الأهالي في المجالس المنتخبة و تطبيق القوانين الاجتماعية على الجزائريين مثل قوانين العمل و الضمان الاجتماعي.

على رغم من تعدد وسائل النضال لهذا التيار من صحافة مكتوبة، وتوظيف المحاضرات و إلقاء الخطب و إرسال الوفود إلى السلطات الرسمية بباريس للدفاع عن مطالبه، إلا أن تأثيره على الجزائريين ظل ضعيفا بسبب تمسكه بالإدماج و دعوته للتجنيس غير المشروط و الذي هو في حد ذاته تشجيع لسياسة فرنسا الرامية إلى إذابة الشخصية الوطنية في شخصية المحتل.

3.3-الإتجاه الاستقلالي الثوري (نجم شمال إفريقيا،و حزب الشعب الجزائري):

1.3.3-نجم شمال إفريقيا(-E.N.A- L'Etoile Nord Africain) (1926-1937):

لم تتجح فرنسا في القضاء على الحركة الوطنية بنفياها الأمير خالد،بل استمرت الروح الوطنية قائمة في أوساط أتباعه،لاسيما المهاجرين الجزائريين بفرنسا من عمال وطلبة،و الجنود الجزائريين الذين شاركوا مع القوات الفرنسية في الحرب العالمية الأولى و فضلوا البقاء هناك بعد نهاية الحرب ،الذين تمكنوا من تأسيس جمعية نجم شمال إفريقيا في مارس عام 1926 بباريس، و بمشاركة أيضا بعض التونسيين و المغاربة، و كان من أبرز

المؤسسين: الحاج علي عبد القادر، و مصالي الحاج، و شبيلة الجيلالي، و بانون آكلي من الجزائر، والشاذلي خير الله من تونس، و أعلن الأمير خالد رئيسا شرفيا للنجم.

ركزت النجم في بداية ظهور على الاهتمام بالدفاع عن المصالح المعنوية و المادية لأهالي شمال إفريقيا (الجزائر تونس المغرب). و بعد نفي المناضل التونسي خير الله إلى تونس من طرف السلطات الفرنسية في سنة 1927، و انشغال الحاج علي عبد القادر بتجارته، كما تخلص أيضا من العناصر الشيوعية و على رأسها الحاج علي عبد القادر، فتهيأت بذلك الفرصة المواتية لأن يتزعم مصالي الحاج (1898-1974) النجم ، خاصة بعدما انسحب بقية الأعضاء من التونسيين و المغاربة و تفرغهم لقضايا بلديهما، فأصبح بذلك النجم منظمة جزائرية بحتة.

برز نجم مصالي الحاج في مؤتمر بروكسل ببلجيكا المناهض للاستعمار، المنعقد خلال الفترة الممتدة ما بين 10 و 15 فيفري عام 1927، حيث ألقى فيه خطبته الشهيرة، مبرزاً من خلالها مطالب النجم الأساسية و المتمثلة في الآتي:

- الاستقلال التام للجزائر

- جلاء قوات الاحتلال من الجزائر

- تكوين جيش وطني

- استرجاع الأراضي المغتصبة و إعادة توزيعها على الفلاحين المتضررين

- إلغاء قانون الأهالي و الإجراءات الخاصة

-حرية الصحافة و التجمع و تأسيس الجمعيات

-منح الجزائريين الحقوق السياسية و النقابية كاملة

-إنشاء برلمان جزائري

-إدخال التعليم إلى جميع المستويات و إنشاء مدارس باللغة العربية

-تطبيق القوانين الاجتماعية و توسيع القرض الفلاحي و تعميمه على الفلاحين

و قد وظف النجم وسائل نضالية فعالة لتوعية المهاجرين على مختلف فئاتهم و تعبئتهم ضد سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر، و نجد على رأسها الصحافة، فقد سبق له و أن أسس جريدتين باللغة الفرنسية في سنة 1927 ، فالأولى سميت ب: ((L'ikdam Parisien)) ((الإقدام الباريسي))، و الثانية صدرت تحت عنوان ((L'ikdam Nord Africaine)) ((إقدام الشمال الإفريقي)) ، و أعتمد أيضا على إقامة التجمعات و إلقاء الخطب، على غرار التجمع الذي نظمه في أبريل 1927 بهدف التعريف بمطالب النجم المقدمة في مؤتمر بروكسل، و القضايا التي تخص العمال عامة و الحركة الوطنية خاصة،

رأت السلطات الفرنسية في نشاطات النجم تهديدا مباشرا لوجودها الاستعماري بالجزائر، لذلك قامت بحله في سنة 1929، لكن مناضليه أبوا الإستسلام ،حيث لجأوا إلى العمل السري و تمكنوا خلال شهر أكتوبر 1930 من إصدار جريدة ((الأمّة)) بباريس لتوعية المهاجرين بالتوجه الوطني للنجم و اطلاعهم على سياسة فرنسا الاستعمارية المفروضة على الشعب الجزائري، و الدفاع عن مبادئ النجم و أهدافه، و تنويرهم بإخبار مستجدات الساحة الدولية عامة و الساحة الوطنية خاصة. و نجحوا في سنة 1932 في إعادة تنظيم النجم باسم ((نجم شمال

إفريقيا المجيد))، و عقدوا مؤتمرا بباريس في 28 ماي عام 1933 تم فيه إعادة هيكلة النجم إداريا و تحديد المهام السياسية، و وضع له برنامجا جديدا اشتمل على قسمين من المطالب، فالقسم الأول تضمن المطالب العاجلة تمثلت في إلغاء قانون الأهالي و العفو العام على جميع المساجين السياسيين و حرية التعبير وإنشاء الجمعيات و حرية التنقل إلى فرنسا و المساواة في الحقوق و إنشاء برلمان جزائري منتخب و إلغاء البلديات المختلطة و الحكم العسكري و إجبارية تعليم اللغة العربية، و تطبيق القوانين الاجتماعية على الجزائريين. أما القسم الثاني فتضمن المطالب الأجلة المتمثلة في تحقيق الاستقلال التام للجزائر و إنشاء جيش وطني و سحب قوات الاحتلال من الجزائر و تشكيل حكومة وطنية.

و لتحقيق هذه المطالب لجا قادة النجم و مناضليه إلى تعبئة المهاجرين عن طريق تأسيس الخلايا في مختلف المدن الفرنسية و و تنظيم الحملات و التجمعات لتوعية الجماهير بأهداف النجم و شرح برنامجه على غرار الحملة المنظمة في سنة 1934 بمدينة ليون. جلب هذا النشاط مطاردة مناضليه و ملاحقتهم من قبل السلطات الفرنسية و اعتقالهم و زج بأبرز قادته و على رأسهم مصالي في السجن و حل النجم في سنة 1935 لكن مناضليه لم يستسلموا بحيث تمكنوا من إعادة تنظيم النجم في سنة 1935 تحت اسم ((الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا)) الذي واصل نضاله مع تولي حكومة الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا سنة 1936 و أمام ازدياد شعبية النجم و انتشار أفكاره في أوساط الجزائريين انقلبت هذه الحكومة عليه و قامت بحله في سنة 1937.

2.3.3. حزب الشعب الجزائري (Parti du peuple Algérien – P.P.A) (1937–1939):

بعد حل النجم، لم يستسلم قاداته للأمر الواقع، بل واصلوا نضالهم الوطني باستماتة ، و تمكنوا من تأسيس حزبا جديدا باسم ((حزب الشعب الجزائري)) في 11 مارس 1937 بمدينة نانثير الفرنسية وبزعامة مصالي الحاج. وظف قادة الحزب تجاربهم النضالية السابقة في وضع برامج الحزب و تحديد سياسته، وأهدافه، مؤكدا رفضه التام للاندماج، و تمسكه بمبدأ الاستقلال الوطني و مؤكدا على انفتاحه على جميع فئات الشعب و اهتمامه بجميع مصالح الجزائريين في فرنسا و الجزائر .

و خلال شهر جوان 1937 نقل حزب الشعب الجزائري مقره من باريس إلى الجزائر، و أسس جريدة ((الشعب)) في 27 أوت 1937 بمدينة الجزائر، برئاسة الشاعر و المناضل مفدي زكرياء، لتؤدي الدور المنوط به في مجال التوعية و التعبئة، كما لعبت جريدة (الأمة) لسان حال الحزب-التي كانت تصدر بباريس- دورا هاما في التوعية و فضح سياسة فرنسا الاستعمارية و اطلاع الجزائريين على الأحداث و الأخبار المحلية و الدولية. و كثيرا ما كان يلجأ مناضليه إلى عقد الاجتماعات و إلقاء الخطب لإلهاب الحماس الوطني في نفوس الجزائريين و تقوية الوعي الوطني لديهم ، و تحريض الشعب على مقاومة القمع الاستعماري المنتهج من قبل حكومة الجبهة الشعبية و التصدي لسياسة المحتل المستهدفة لهويته الوطنية بشقيها اللغوي و الديني. كما وقف الحزب موقفا رافضا لمشروع بلوم فيوليت الإدماجي سنة 1936، و نظم مظاهرات في 14 جويلية 1937 بمدينة الجزائر ضد استبداد حكومة الجبهة الشعبية ، مطالبا بتحقيق الاستقلال الوطني و إنشاء برلمان جزائري.

و أمام تزايد انتشار أفكار الحزب و تجذرها في أوساط الجزائريين أخذت الحكومة الفرنسية تشعر بخطورة نشاطه على وجودها الاستعماري بالجزائر ، لذلك لم تتوان في اعتقال مصالي الحاج رفقة خمسة آخرين من قادة

الحزب، بتهمة التحريض على العنف و المس بالأمن العام و السيادة الفرنسية، و حكم على مصالي الحاج بالسجن لمدة سنتين في 27 أوت 1937، واصلت السلطات الاستعمارية اعتقالها لمناضلي الحزب و كان في مقدمتهم محمد خيضر و مبارك الفيلاي. و في 27 أوت 1939 منعت من الصدور جريدتي الأمة و البرلمان الجزائري (هذه الأخيرة أسسها مصالي و زملاءه المسجونين بسجن الحراش في 18 ماي 1939)، ثم قامت بحل الحزب في 26 سبتمبر 1939 بموجب مرسوم صدر من طرف رئيس الجمهورية الفرنسي البير لوبران، بتهمة تعامله- الحزب -مع ألمانيا النازية.

4.3- التيار الإصلاحى (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين):

في ظل الاحتفالات المثوية للاحتلال الفرنسى للجزائر، والمستفزة لمشاعر الجزائريين الدينية و هويتهم الحضارية، و تفشي الخرافات و البدع التي ألصقت بالدين الإسلامى، و استمرار سياسة فرنسا الاستعمارية في استهدافها لهوية الشعب الجزائري الوطنية، و أمام الفراغ الوطنى الإسلامى الذى عرفته الساحة السياسية بعد القضاء على حركة الأمير خالد، و استمرار النخبة الجزائرية المفرسة في دعوتها للتجنيس و إدماج الجزائر في فرنسا، استدعت الضرورة إنشاء جمعية إصلاحية باسم جمعية المسلمين الجزائريين لتجميع الطاقات و توحيد الصفوف لخدمة الإصلاح والتصدي لهذه الظروف، دفاعا على عقيدة الشعب الجزائري و شخصيته الحضارية المتميزة.

تأسست الجمعية في 5 ماي 1931 بنادى الترقى بمدينة الجزائر على إثر الاجتماع التأسيسى الذى حضره كوكبة من العلماء المصلحين من مختلف أرجاء البلاد و في مقدمتهم: البشير الإبراهيمى، و مبارك الميلى، و الطيب العقبي، و فضيل الورتيلانى، و العربي التبسى و إبراهيم بيوض... و غيرهم. و انتخب المصلح عبد الحميد بن باديس (1889-1940) رئيسا للجمعية و الإبراهيمى نائبا له.

يؤكد شيخ المؤرخين الجزائريين أبو القاسم سعد الله أن الجمعية تركت بنشاطها تأثيرا عميقا في نفوس مختلف طبقات المجتمع الجزائري في الريف و المدينة، لأنها لم توظف الخطاب السياسى الذى لا تستوعبه كل الفئات، و لا الخطاب المادى المحدود التأثير، و إنما اعتمدت على الخطاب العقلى و الروحى المرتكز أساسا على الدين و اللغة و التاريخ و التعليم، الذى لقي استجابة منقطعة النظير من

طرف غالبية المجتمع، الأمر الذي ساعد الجمعية على انتشار أفكارها و امتداد نشاطها في جميع أرجاء الوطن لتصبح بذلك منظمة جماهيرية.

و لما كان الإنسان محور اهتمامات و نشاطات الجمعية، لجأت هذه الأخيرة إلى مخاطبة عقله بالعلم و الإصلاح و الوطنية، و مخاطبة عاطفته بالدين و الخطابة و التاريخ، و لتحقيق ذلك اعتمدت على ثلثة من شيوخ الإصلاح و المعلمين و الأدباء و الإعلاميين للقيام بدورهم في هذا المجال بواسطة المساجد و المدارس و النوادي و الجمعيات و الصحافة المكتوبة و دور الكتاب و التأليف.

انصب اهتمامها في المجال الديني على محاربة البدع و الخرافات التي أصقت بالدين الإسلامي، و قاومت في هذا الصدد الطريقة الضالة التي ووظفها الاستعمار في تخدير الشعب و هدم الدين الإسلامي، و تصدت لحركة التنصير المهددة لعقيدة الجزائريين.

و في المجال التعليمي عملت الجمعية على نشر التعليم العربي الحر و ترقيته، و أسست لهذا الغرض العديد من المدارس الحرة بأموال الشعب في كافة أرجاء الوطن، فقد شيدت في سنة 1935 حوالي 35 مدرسة حرة، و من أهم المدارس التي أدت دورها في مجال تعليم الناشئة و زرع الروح الوطنية فيها، نجد مدرسة التربية و التعليم التي أسسها المصلح عبد الحميد بن باديس سنة 1936 بقسنطينة، و مدرسة دار الحديث بتلمسان التي تأسست سنة 1937 تحت إشراف البشير الإبراهيمي، و مدرسة الشبيبة الإسلامية التي تأسست بالعاصمة تحت إشراف الطيب العقبي. كما اهتمت بالتعليم المسجدي لتعليم القرآن الكريم و الفقه و الحديث و تقديم دروس الوعظ و الإرشاد لتوعية الجماهير بمخاطر السياسة الاستعمارية المستهدفة لكيانهم الحضاري و إبعادها عن تأثير نشاط الطريقة المنحرفة ، على غرار ما قام به الجامع الأخضر وجامع سيدي قموش بقسنطينة ، و غيرها من المساجد الجزائرية الحرة

و على الصعيد السياسي أظهرت جرأة فائقة في مقاومة الاندماج عن طريق التجنيس، و أصدرت في هذا السياق عن طريق رئيسها عبد الحميد بن باديس فتوتها الشهيرة، حرمت فيها التجنيس بالجنسية الفرنسية، و اعتبرته ارتدادا عن الدين و خيانة للوطن، نشرتها جريدة البصائر (لسان حال الجمعية) سنة 1938 ، و طالبت من الحكومة الفرنسية بفصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية و احترام اللغة العربية و عقيدة الجزائريين الإسلامية ، و إلغاء القوانين التعسفية المفروضة على الجزائريين الأهالي، و تمكينهم من الحصول على حقوق المواطنة.

و في المجال الإعلامي لعبت صحافتها دورا هام في الدفاع عن المقومات الأساسية للشخصية الوطنية كاللغة العربية و الدين الإسلامي و الاعتزاز بالوطن و الوطنية نشر التاريخ الوطنية و شجب

السياسة الاستعمارية المستهدفة للهوية الوطنية، وفضح أعمال الطرقية المنحرفة المناهضة لتعاليم الدين الإسلامي و علاقتها بالإدارة الاستعمارية، إضافة إلى دورها في نشر العلم و المعرفة، و دعوتها إلى تعليم المرأة لتحريرها من الجهل و الأمية و تحصينها من الفكر الإلحادي و التصيري الذي رافق الاستعمار. و نورت القاريء الجزائري بالأخبار المحلية و الدولية، و من أهم صحفها - الجمعية - التي أدت دورها في هذا المجال، السنة النبوية (1933)، الشريعة - النبوية المحمدية (1933)، الصراط السوي (1933-1934)، البصائر (1935-1939) - السلسلة الأولى - و صحيفة الشهاب (1925-1939) لابن باديس.

لم تكن الإدارة الإستعمارية راضية على نشاط الجمعية الإصلاحية ذي الطابع الوطني و العربي الإسلامي المههد لوجودها، حيث قامت بمضايقتها وإخضاع نشاطها للمراقبة، و تعطيل صحفها على غرار ما حدث لـ: (السنة النبوية) في جويلية 1933، و (الشريعة النبوية) في أوت 1933، و (الصراط السوي) في جانفي 1934، و محاربة نشاطها التعليمي للحد من انتشار التعليم العربي الحر و ذلك بموجب قرارات و قوانين تعسفية ، نكر منها على سبيل المثال: قرار 18 فيفري 1933، و مرسوم رينيه 1935، و قرار 8 مارس 1938 - المعروف بقرار شوطان - المتضمن معاقبة كل جزائري يقوم بممارسة التعليم العربي الحر دون الحصول على رخصة التي يتعذر على الجزائريين الحصول عليها بسبب الشروط و المساومات التي كانت الإدارة الفرنسية تفرضها عليهم، كما قامت بغلق المساجد الحرة غير الحكومية بسبب دورها في تربية النشء و تحصينه و نشر الوعي الوطني، لأن الاستعمار لا يتمدد إلا بالجهل و الأمية. كما قامت الإدارة الاستعمارية بتدعيم الطرقية الضالة السائرة في ركابها ضد الجمعية، و تشجيع خصومها الآخرين المعروفين (بالمصلحين المعتدلين أو التقليديين) الموظفين و المتحركين ضمن إطار شرعيتها على منافسة الجمعية، عن طريق تأسيس جمعية علماء سنة 1932 للحد من نشاط الجمعية و نفوذها. وسعت الإدارة أيضا إلى تدبير المكائد لشق صفوف الجمعية، و نذكر على سبيل المثال: قضية اغتيال المفتي محمد كحول سنة 1936 و اتهام الطيب العقبي بالضلوع فيها ، و الخلاف الذي ظهر بين العقبي و ابن باديس سنة 1938 بسبب الموقف من دعم فرنسا في الحرب العالمية الذي لقي التأييد بالنسبة للأول و الرفض بالنسبة للثاني، و نتج عن ذلك انسحاب العقبي من الجمعية و استنقل بعمله الإصلاحية. إلا أن الجمعية تمكنت من مواجهة هذه الظروف بتحد بفضل حكمة و عقلانية رئيسها ابن باديس و واصلت نشاطها إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية.

يتضح مما سبق أن دور الجمعية كان فعالا و بالغ الأهمية في الحركة الوطنية خلال فترة(1931-1939)، بحيث يرجع لها الفضل في الدفاع و الحفاظ على المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية، و إيقاظ أيضا الوعي الوطني لدى الشعب الجزائري.

5.3- الحزب الشيوعي الجزائري(-P.C.A- Parti communiste algérien):

أعلن عن ميلاد هذا الحزب أثناء مؤتمره التأسيسي المنعقد يومي17-18 أكتوبر 1936، كانت تركيبته البشرية خليطا من العناصر الأوروبية و الجزائرية المسلمة، من أبرز قاداته: عمار أوزقان ، و قدور بلقاسم .تعتبر جريد(الكفاح الاجتماعي- kifah al ijtimai) من أهم صحفه خلال فترة منتصف الثلاثينيات القرن20م، التي دافعت عن أفكاره و تبنت مطالبه و وضحت أهدافه. تمحورت اهتمامات الحزب الرئيسية حول الدفاع عن المصالح المادية و الاجتماعية للعمال ، ومطالبته الحاق الجزائر رأسا بفرنسا ، سيما و أن الأمين العام للحزب قدور بلقاسم صرح خلال فترة الثلاثينات بأنه بات من الضرورة تجسيد اتحاد حقيقي بين الشعبين الجزائري و الفرنسي و الذي سيبقى إلى الأبد،و طالب أيضا بتحسين أوضاع الأهالي الجزائريين عن طريق الجنسية الفرنسية حتى يتمكن هؤلاء من التمتع بحقوق المواطنة. و من جهة أخرى عرف عن الحزب رفضه للهوية الوطنية ،ونفيه وجود أمة جزائرية، ومؤكدا أن الجزائر لم تكن تشكل وطنا على الإطلاق ومن ثمة لا يحق لها المطالبة بالاستقلال و السيادة ،كما ظلت مواقفه مناهضة للدين الإسلامي،لاسيما و أنه ظل تحت وصية الحزب الشيوعي الفرنسي(P.C.F) الذي يأتmer بأوامره و ينفذ سياسته في الجزائر، لذلك نفرت منه الجماهير الجزائرية .

4.الموقف الفرنسي من نشاط الحركة الوطنية :

تمثل الإجراءات الاضطهادية التي طالت مناضلي الحركة الوطنية و قمع صحافتها، و غلق مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و محاربة التعليم العربي الحر، و تنظيم احتفالات خاصة بمرور مئة سنة على احتلال فرنسا للجزائر، استعرضت من خلالها قوة الاحتلال ، و أشادت بانجازات الاستعمار الفرنسي في الجزائر،و أبرزت أيضا تصريحات رجال الكنيسة المثيرة لمشاعر المسلمين،فقد كانت هذه الاحتفالات مهينة لكرامة الجزائريين و مستفزة لمشاعرهم الدينية و هويتهم الوطنية، لذلك لم تتردد مختلف تيارات الحركة الوطنية في شجبها ،كما دفعت بشيوخ الإصلاح إلى تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لمقاومة هذه الظروف و الدفاع على عن المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية.

و لما فشلت هذه الإجراءات في القضاء على الوعي الوطني المتصاعد بفضل نشاط الحركة الوطنية و تجذر أفكارها الاستقلالية و الإصلاحية في أوساط الجزائريين، لجأت الإدارة الإستعمارية إلى

عرض مشاريع إصلاحية إغرائية على قادة الحركة الوطنية لتفويض نشاطهم السياسي الوطني، و كان من أبرز هذه المشاريع، مشروع فيوليت (نسبة لصاحب المشروع موريس فيوليت Murice Viollette (1870-1960) سياسي اشتراكي فرنسي) سنة 1931 المتضمن تحسين أحوال الجزائريين الثقافية و التعليمية و الاقتصادية، و منحهم بعض الحقوق و الواجبات و إلغاء المحاكم الخاصة، و توسيع الدائرة الانتخابية للجزائريين و إنشاء مجلس استشاري.

و إذا كانت النخبة الجزائرية قد رحبت بالمشروع، و أن الجمعية قبلته بتحفظ، فإن نجم شمال إفريقيا فقد رفضه لكونه يتنافى مع مطالبه الجهورية ، و من جهة أخرى رأى المستوطنون في المشروع تهديدا مباشرا لمصالحهم في الجزائر، و تمكنوا من ممارسة الضغط على الحكومة الفرنسية حتى قامت بإبطاله في سنة 1935

و بعد استلام حكومة الجبهة الشعبية السلطة في فرنسا برئاسة ليون بلوم Léon Blum (صحفي و سياسي اشتراكي فرنسي من مواليد 1872، توفي 1950) سنة 1936 أحييت المشروع، الذي أصبح يعرف بـ: مشروع بلوم فيوليت (موريس فيوليت الحاكم العام السابق للجزائر، و وزير الدولة المكلف بشؤون الجزائر في حكومة الجبهة الشعبية)، و من أهم ما تضمنه ما يلي:

-إدماج الجزائر في فرنسا

-منح حقوق المواطنة لفئة معينة من الجزائريين (الضباط، و المتعلمين و القياد و الباشاغاوات....)
دون الاشتراط عليهم التخلي عن أحوالهم الشخصية، و هذه الفئة يحق لها الانتخاب في القسم الأول مع الفرنسيين.

-زيادة تمثيل الجزائريين في المجالس المحلية و الولائية

-التمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي

-إحداث إصلاحات تعليمية و زراعية لفائدة الأهالي الجزائريين

-إلغاء المحاكم الخاصة

-إعطاء الحالة المدنية لبعض مناطق الجنوب (المناطق العسكرية) في شكل بلديات مختلطة

رحبت النخبة الاندماجية بالمشروع، بينما تحفظت الجمعية على بعض بنوده، و بالمقابل رفضه النجم لتعارضه مع مطالبه الأساسي في تحقيق الاستقلال التام للجزائر، أما المستوطنين فقد رفضوه و شنوا حملة شرسة لإسقاطه لأنه يسوي بينهم و بين الأهالي الجزائريين و يمكنهم من التفوق عليهم مستقبلا .

و في ظل هذه الظروف دعت الضرورة إلى عقد مؤتمر إسلامي لمناقشة هذا المشروع و إيجاد مطالب مشتركة بين مختلف تيارات الحركة الوطنية و تقديمها لحكومة الجبهة الشعبية الفرنسية، ما عدا النجم الذي لم يشارك في هذا العمل.

انعقد المؤتمر بالعاصمة في 7 جوان 1936، حضره ممثلين عن الجمعية، و المنتخبين و الشيوعيين، و تم في الأخير الاتفاق على ميثاق مطالب تمثلت أساسا في إلحاق الجزائر كليا بفرنسا مع إلغاء المؤسسات الخاصة مثل الولاية العامة و المندوبيات المالية و البلديات المختلطة، و توحيد الهيئة الناخبة وحق تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي و إلغاء القوانين الاستثنائية و المحافظة و الأحوال الشخصية للمسلمين الجزائريين والتعليم الإجباري العربية و العفو شامل على المعتقلين السياسيين و تطبيق المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين في مجال الشغل و الأجور و توزيع الأراضي الشاسعة غير المستغلة على الفلاحين

و شكل لهذا الغرض وفدا خاصا تألف من فرحات عباس رئيسا ن و عبد الحميد بن باديس و الدكتور سعدان، و البشير الإبراهيمي و الطيب العقبي للدفاع عن مطالب المؤتمر سافر إلى باريس و استقبله رئيس الحكومة (ليون بلوم) يوم 23 جويلية 1936 الذي طالب من الأعضاء التريث ريثما يتم دراسة مطالبه

أمام تزايد ضغط المعمرين و غلاة الاستعمار بباريس المطالبين بإقالة حكومة الجبهة الشعبية التي سقطت في سنة 1937، ثم عادت في سنة 1938، و تكونت حكومة جديدة برئاسة دلاديه الذي أستقبل وفد المؤتمر الإسلامي الثاني المنعقد في شهر جويلية 1937، و أعلن هذا الأخير صراحة بأن البرلمان غير مستعد لقبول مشروع بلوم فيوليت ، و هددهم باستعمال القوة في حالة حدوث أي اضطراب بالجزائر، فتبخرت بذلك آمال الوفد و النخبة الاندماجية في تحقيق حقوق المواطنة في إطار الشرعية الفرنسية

المحور (2):

الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية (1939-1945)

مقدمة:

أشرك الشعب الجزائري في الحرب العالمية الثانية من طرف فرنسا بالإغراء و القوة و سخرت موارده الاقتصادية لخدمة المجهود الحربي لفرنسا و حلفائها ،و ساهم أبناؤه في القتال ضمن الجيوش الفرنسية في مختلف الجبهات الحربية الأوروبية، و أدوا دورا هاما في الدفاع عن فرنسا و تحريرها أراضيها من السيطرة الألمانية النازية، و ظلوا متشبثين بوعود الفرنسيين و الحلفاء الذين قطعوها على أنفسهم في تمكينهم من نيل حريتهم و استرجاع سيادتهم بعدما يتم النصر على ألمانيا النازية، فهل تحقق ذلك للجزائريين عقب نهاية الحرب العالمية الثانية؟ و فيم تمثلت انعكاساتها السياسية على الجزائريين؟

1- موقف الجزائريين من إندلاع الحرب العالمية الثانية و أوضاعهم (1939-1942):

لما اندلعت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939 سارع النواب و النخبة و رجال الدين الرسميين و القياد و الباشاغوات، و الأسر الجزائرية الكبيرة، و أصحاب الأوسمة و الشهادات، و قدماء المحاربين إلى تأييد فرنسا و دعمها في الحرب ضد ألمانيا النازية و حلفائها من دول المحور استجابة لنداء الحاكم العام للجزائر لوبو Lepeaux ،و يعتبر كل من الصيدلي فرحات عباس و الدكتور ابن جلول من أبرز وجوه النخبة الجزائرية المفرنسة

التي تطوعت في الجيش الفرنسي و هلت بذلك دفاعا عن الراية الفرنسية،و الحرية السلام حسب اعتقادها.

بينما امتنعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن تأييد فرنسا، و إقامة دعاية لها في أوساط الشعب الجزائري،و لجأت إلى توقيف جريدتها (البصائر)،نفس الموقف اتخذه ابن باديس إزاء مجلته (الشهاب)،و ذلك للحيلولة دون تورطهما في العمل الدعائي الحربي لصالح فرنسا،فكلفهما ذلك غاليا ،حيث تم اعتقال البشير الإبراهيمي و نفي إلى أفلو(بالأغواط) خلال شهر أبريل 1940 و أخضع عبد الحميد بن باديس للإقامة الجبرية بقسنطينة لغاية وفاته 16 أبريل 1940،و كان الشيخ الطيب العقبي قد أبدى موقفا مؤيدا لفرنسا في الحرب،و بسبب ذلك وقع في خلاف مع عبد الحميد بن باديس و انسحب من الجمعية.

أما حزب الشعب فقد حل في بداية الحرب،و تعرض الكثير من مناضليه و زعيمه مصالي الحاج للاعتقال و زج بهم في السجون خلال شهري سبتمبر و أكتوبر 1939،بسبب التوجه الاستقلالي الثوري للحزب و رفضه مساومة الإدارة الاستعمارية و إغراءاتها بهدف التعاون معها و دعمها في الحرب،بينما ساند الحزب الشيوعي الجزائري فرنسا في الحرب.

و في ظل نشاط الدعاية الألمانية المحرصة للجزائريين على مقاطعة التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي ،و رفض غالبية الشعب الجزائري دعم فرنسا في الحرب،تمكنت هذه الأخيرة من تجنيد عشرات الآلاف الجزائريين بالقوة، قدر عددهم خلال فترة(1939-1940) بحوالي

123000 مجند، ثم قفز عددهم إلى حوالي 134000 مجند خلال فترة(1943-1945)، أرسلوا إلى مختلف الجبهات الحربية بأوروبا، ووضعا في الخطوط الأمامية من القوات الفرنسية دفاعا عن وطن الأم فرنسا، واجهوا ظروفًا قاسية، كما استغل بعضهم كعمال في القطاع الصناعي و الأشغال العمومية، و كمزارعين في القطاع الفلاحي خدمة للمجهود الحربي الفرنسي. كما لجأت سلطات الاحتلال إلى إيقال الأهالي من فلاحين و تجار و حرفيين بالضرائب، و تسخير كافة إمكانيات الجزائر المادية للمجهود الحربي، الأمر الذي انعكس سلبا على الظروف المعيشية و الصحية للجزائريين، حيث عانوا من نقص الغذاء و المجاعة و الأمراض و الأوبئة.

و في جوان 1940 تمكن الألمان من السيطرة على باريس، و سقطت بذلك حكومة بول رينو Paul Renaut و قامت مكانها حكومة فرنسية جديدة بفيشي في جنوبي فرنسا برئاسة المارشال بيتان(حكومة بيتان) موالية للألمان و حلفائهم (دول المحور)، اتصلت هذه الحكومة بمصالي الحاج خلال شهري نوفمبر 1940 و مارس 1941 لإيجاد تفاهم و تعاون معه مقابل التنازل عن المطالب الإستقلالية لحزبه، لكنه رفض، فحكمت عليه المحكمة العسكرية في سنة 1941 ب: 16 سنة سجنًا مع الأشغال الشاقة ، و عشرين سنة نفيًا من الجزائر، و تغريمه بثلاثين مليونًا فرنك ، و سلبت منه حتى أملاكه الشخصية ، فواصل بذلك معاناته في السجن، و لم يسلم مناضلي حزبه أيضا من الاعتقالات و المحاكمة بسبب وقوفهم ضد التجنيد الإجباري. كما تعرض الحزب الشيوعي الجزائري للحل و زج بقادته في

السجون لارتباطه بالحزب الشيوعي الفرنسي الذي أيد الحلفاء و تعاون معهم لمقاومة ألمانيا النازية

تعمقت معاناة الجزائريين الاقتصادية و الاجتماعية للجزائريين بشكل مريب خلال عهد حكومة فيشي(1940-1942) بسبب استغلالها اللا محدود لموارد الجزائر الاقتصادية لتمويل مجهودها الحربي،و يذكر في هذا الصدد الأستاذ أبو القاسم سعد الله في مرجعه(الحركة الوطنية الجزائرية(190-1945)،ج3) بقوله: ((و كانت سنة 1941 بالخصوص سنة صعبة على السكان من الوجهة الاقتصادية، رغم أن الجزائر كانت بلادا غنية بالمواد الأولية و الاستهلاكية، و كان يمكنها أن تعيش على الإكتفاء الذاتي لو لم ترسل كل منتجاتها إلى الخارج لتغذي بها الأوروبيين و الفرنسيين خاصة، فمخازن الجزائر أفرغت من محتوياتها بحجة تغذية أم الوطن(فرنسا) أولا... أن المواد الغذائية كانت مفقودة، و أن الأهالي كانوا يأكلون الأعشاب و يشربون من الآبار العفنة ، و يكاد كبارهم يكونوا عراة، أما صغارهم فكانوا يتركون على الطبيعة حفاة عراة و كان الأحياء من الناس يشاهدون أطفالهم و ذويهم يموتون بالمalaria في لحظات)).

أخذ الوضع السياسي بالجزائر يتغير إثر نزول الحلفاء في نوفمبر 1942 ،حيث ساعد ذلك على انبعاث النشاط السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، فما مظاهر ذلك؟

2- نزول الحلفاء بالجزائر 8 نوفمبر 1942 و أثره على مسار الحركة الوطنية:

تمكن الحلفاء (القوات الأمريكية و الإنجليزية) و بتدعيم من لجنة فرنسا الحرة بقيادة الجنرال ديغول في هذا التاريخ من الإنزال بالجزائر و تخليصها من سيطرة حكومة فيشي الموالية للمحور، كما قاموا بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين المحسوبين على الحزب الشيوعي الجزائري، و السماح لهم باستئناف نشاطهم، بينما أبقوا على الوطنيين المعتقلين في السجن، و لم يطلق سراحهم إلا في أبريل 1943 مع إخضاع بعضهم للإقامة الجبرية و على رأسهم مصالي الحاج، و مع ذلك حاولوا-الحلفاء- كسب ود الجزائريين و استمالتهم إلى صفهم ضد المحور، عن طريق دعايتهم المضادة لألمانيا النازية و حلفائها، و الإكثار من الحديث عن الحرية و الاستقلال، و تقرير مصير الشعوب المؤكد عليه في الميثاق الأطلسي 1941، الأمر الذي شجع جماعة النخبة و النواب و على رأسهم فرحات عباس على استغلال هذه الظروف و ملاءمة الفراغ السياسي الذي عرفته البلاد منذ 1939، حيث حيث اتصل بممثل الرئيس الأمريكي روزفلت ((روبرت مورفي)) طالبا منه تطبيق الميثاق الأطلسي على الجزائر، ثم أجرى بعد ذلك اتصالات مع عناصر من حزب الشعب الجزائري و ممثلي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أعضاء من المنتخبين لإيجاد موقف موحد حول شروط الجزائريين للانضمام إلى جانب الحلفاء في الحرب، أثمرت في الأخير عن تقديم عباس باسم (ممثلي الجزائريين المسلمين) مذكرة إلى الحلفاء في 20 ديسمبر 1942، سلمت نسخة منها إلى الحاكم العام للجزائر، تلخص مضمونها- المذكرة- في المطالبة بإرساء دستور سياسي و اقتصادي جديد للجزائر مقابل دعم الجزائريين فرنسا و الحلفاء في الحرب ضد ألمانيا النازية، لكنها لم تلق الاستجابة من طرف ممثلي إنجلترا و أمريكا و الحاكم العام بحجة أنهم منشغلين بظروف الحرب.

و في ظل تعنت الحلفاء و الفرنسيين استمر الوطنيون في تحركاتهم و اتصالاتهم و عقدوا اجتماعا بالعاصمة في 1943/2/3، حضرته عناصر من النخبة و النواب و حزب

الشعب الجزائري و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و الطلبة، أثمر في الأخير الاتفاق على تقديم مجموعة مطالب في شكل ميثاق، و تم تكلف فرحات عباس بتحريره، و أصبح يعرف ب:البيان الجزائري المؤرخ في 10 فيفري 1943، و من أهم ما تضمنه:

1-إستتكار الاستعمار و القضاء عليه

2-تطبيق تقرير المصير على جميع الشعوب

3-منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن لها:

-الحرية لجميع السكان و المساواة بينهم دون تمييز عرقي أو ديني

-إلغاء الإقطاعية الفلاحية و إحداث إصلاحات زراعية تحقق الرفاهية للفلاحين

-الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية بجانب اللغة الفرنسية

-حرية الصحافة و حق التنظيم و الاجتماع

-التعليم المجاني و الإجباري لجميع الأطفال ذكورا و إناثا

-حرية العقيدة لجميع السكان و تطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة على جميع الديانات

-مشاركة الجزائريين الفعلية في حكم بلادهم

-إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين

في 31 مارس 1943 سلم نص البيان إلى الحاكم العام بالجزائر(مارسال بيرتون)،و

أرسلت نسخا منه إلى ممثلي الحلفاء في الجزائر،و الجنرال ديغول و الحكومة المصرية

بالقاهرة

تظاهر الحاكم العام بقبول البيان من حيث المبدأ، و طالب من الوطنيين تقديم خطة عمل للإصلاح، هادفا من وراء ذلك كسب الوقت سيما وأن الحرب لم تنته و وضع الحلفاء لم يكن على أحسن ما يرام.

قام فرحات عباس مع رفقاء دربه في النضال بتحرير ملحق للبيان الذي هو في الأصل عبارة عن شرح مفصل للبيان، قدم للإدارة الاستعمارية في 1943/5/26، و سلمت نسخة منه إلى الجنرال ديغول في 10 جوان 1943

تضمن الملحق قسمين: فالقسم الأول يتعلق بإصلاحات آجلة إصلاحات ، تتجز بعد نهاية الحرب، حيث أكد أنه في نهاية الحرب تقام دولة جزائرية لها دستور خاص يضعه مجلس تأسيسي جزائري منتخب من طرف الجزائريين، والقسم الثاني عن الإصلاحات التي يجب تحقيقها في الحال، ونص الأول على أنه في نهاية الحرب تصبح الجزائر دولة (لها دستورها الخاص يضعه مجلس تأسيسي منتخب عن طريق الاقتراع العام من طرف جميع سكان الجزائر)

أما القسم الثاني فقد تضمن الإصلاحات العاجلة: و المتمثلة في الاشتراك الفعلي للجزائريين في وإدارة حكم بلادهم، وتحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية تتألف من وزراء مسلمين و فرنسيين، والتمثيل المتساوي للجزائريين والفرنسيين في جميع المجالس الجزائرية والتنظيمات الاستشارية، وتحقيق الإدارة الذاتية للدواوير والبلديات المختلطة ، و تمكين الجزائريين الوظائف العمومية على أساس المساواة مع الفرنسيين، وإلغاء القوانين الاستثنائية ، و تحقيق المساواة بين جميع السكان في كل المجالات، و رفع الراية الجزائرية للفرق الجزائرية التي تحارب مع جيوش الحلفاء.

و في ظل استماتة الوطنيين في نضالهم و تمسكهم بمطالبهم، أقدمت السلطات الفرنسية على تحيئة الحاكم العام للجزائر ((بيرتون)) الذي وعد الجزائريين بتجسيد الإصلاحات لتحسين

أوضاعهم، و عوضته بـ: ((كاترو)) في جوان 1943، الذي استلم نسخة من ملحق البيان في 11 جوان 1943، و أعلن صراحة بأن الجزائر فرنسية و ستضل فرنسية، و أن أي عمل يستهدف وحدة فرنسا و الجزائر سيكون مآله الرفض، لذلك لم يتوان في اتخاذ شتى الوسائل لإجهاض البيان. و لما رفض الجزائريون الحضور لجلسة الوفود المالية في 22/9/1943 تعبيرا عن مطالبتهم السلطات الفرنسية بتطبيق ما جاء في بيان الشعب الجزائري، قام كاترو بحل مجلس الوفود المالية، و اعتقال كل من فرحات عباس و عبد القادر سائح، و نفيهما إلى إحدى قرى جنوب وهران، ثم أطلق سراحهما تحت ضغط المظاهرات الشعبية الاحتجاجية التي عرفتها العاصمة و سطيف و قسنطينة.

3-أمرية ديغول الإصلاحية 7مارس 1944 و انعكاساتها:

حاول الجنرال ديغول رئيس لجنة فرنسا الحرة كبح نشاط الوطنيين و القضاء على مطالب البيان الجزائري عن طريق إحداث إصلاحات شكلية لفائدة الجزائريين المسلمين، المؤكد عليها في خطابه الشهير الذي ألقاه في مدينة قسنطينة يوم 12 ديسمبر 1943. و في 7 مارس 1944 أصدر ديغول أمرية 1944 بمدينة الجزائرية، المتضمنة الإصلاحات الفرنسية المتعلقة بالجزائريين، و المتمثلة في إقرار المساواة بين الجزائريين و المستوطنين و منح الجنسية الفرنسية للجزائريين المقدر عددهم ما بين 50-70 ألف مسلم، دون الاشتراط عليهم التنازل عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، و فتح الوظائف الإدارية أمامهم، و منحهم حق التصويت و الترشح، و توسيع تمثيلهم في المجالس المحلية، و إلغاء القوانين الاستثنائية.

رفضت هذه الإصلاحات من قبل النخبة الوطنية لكونها منافية لمطالب البيان الجزائري، من خلال أنها تجسد مرة أخرى مشروع دمج الجزائر في فرنسا عن طريق التجنيس، و هو المطلب الذي لم تعد النخبة الوطنية تؤمن به، بل أصبحت تلح على

المطالبة بالحرية و استرجاع السيادة الوطنية،بينما وافق الحزب الشيوعي الجزائري على هذه الإصلاحات و اعتبرها تقدما هائلا و خطوة عظيمة نحو الأمام.

وردا على هذه الإصلاحات قام فرحات عباس بتأسيس ((أحباب البيان و الحرية))Amis du Manifete et de la lbeté-A.M.L- في 14 مارس 1944 بمدينة سطيف كحركة سياسية ضمت العديد من المناضلين الوطنيين من النواب و النخبة و حزب الشعب الجزائري و العلماء و الكشافة و الطلبة، هدفت هذه الحركة إلى الدفاع عن مطالب البيان الجزائري ، و تكوين جمهورية جزائرية مستقلة مرتبطة فيدراليا بالجمهورية الفرنسية مناهضة للاستعمار.وللترويج بأفكارها و الدفاع عن أهدافها أسست جريدة ناطقة باسمها تحت عنوان ((المساواة) (L'égalité)) بالفرنسية في 15/9/1944.

كثفت الحركة من نشاطها و دعائها ضد الإصلاحات الديغولية الفرنسية،و استتكارها الاستعمار و تحميله مسؤولية الوضع الكارثي الذي إليه الشعب الجزائري،و دعوتها إلى مقاطعة الانتخابات البلدية ،مساهمة بذلك في نشر الفكر الوطني و الاستقلالي التحرري في أوساط الشعب الجزائري، و توحيد مواقف الزعماء الوطنيين من مختلف التيارات الوطنية - باستثناء الحزب الشيوعي الجزائري- .و استطاعت الحركة أن تعقد اجتماعين مهمين ،فالأول كان خلال شهر جانفي 1945 بالعاصمة حضرته عناصر فاعلة في حزب الشعب الجزائري المنحل،و تم فيه المطالبة بإلغاء البلديات المختلطة و الحكم العسكري و الجنوب،و ترسيم اللغة العربية،أما الاجتماع الثاني فتم في مارس من نفس السنة، طالب فيه المجتمعون بإطلاق سراح مصالي الحاج، و إقامة برلمان و حكومة جزائرية،فهذه المواقف التي أبدتها الحركة تعكس مدى حماسها و رغبتها الأكيدة في التحرر و الاستقلال،مما جعل أفكارها تنتشر بسرعة في أوساط الجزائريين، حيث قدر عدد المنتسبين إليها خلال التاريخ المذكور سلفا-مارس 1945- بحوالي 500000 ،و قد ولد هذا التطور قلقا شديدا في أوساط

المستوطنين و الإدارة الاستعمارية،فراحت هذه الأخيرة تعد العدة لكبح جماح نشاط هذه الحركة.فكيف تم ذلك؟

4-مجازر 8 ماي 1945:

إن النشاط السياسي الذي خاضته حركة أحباب البيان و الحرية و ما ترتب عنه من توحيد مواقف الوطنيين من مختلف التيارات الوطنية للدفاع عن مطالب البيان الجزائري و الإصرار على تجسيده ،و مقاطعة الإصلاحات الفرنسية، و دورها أيضا في تأجيج الوعي الوطني لدى الجماهير الجزائرية، التي تعززت ثقتها بهذه الحركة و راحت تقبل على الانخراط فيها بشكل كبير، كل ذلك جعل الإدارة الاستعمارية تتخوف من التداعيات الخطيرة لنشاط هذه الحركة على وجودها بالجزائر، و دفعت بالمستوطنين العنصريين إلى التحامل عليها و المطالبة بضرورة قمعها.

تجنبت الإدارة الاستعمارية في بادئ الأمر توظيف العنف في سحق هذه الحركة بسبب انشغالها بالحرب ،و تحرير الأراضي الفرنسية من السيطرة النازية الألمانية، ، حيث حتمت هذه الظروف على الإدارة الاستعمارية اللجوء إلى أسلوب المراوغة و التخليط في إبداء مواقفها من البيان الجزائري، و تقديم إصلاحات شكلية لتنشيط عزائم الوطنيين و تفكيك صفوفهم،و ترقب الظروف المناسبة لقمع نشاطهم السياسي

و في أول ماي 1945خرج الجزائريون في مظاهرات سلمية في عدة مدن جزائرية بدفع من مناضلي حزب الشعب الجزائري المحظور عن النشاط، و حركة أحباب البيان و الحرية، رفع خلالها العلم الوطني لأول مرة، كما طالب المتظاهرون خلالها بإطلاق سراح مصالي الحاج-الذي أعيد سجنه في بداية شهر أبريل 1945-،و تحقيق الاستقلال الوطني،و نددوا بالاستعمار الفرنسي، و لجأت الشرطة إلى إطلاق الرصاص على المتظاهرين لتفريقهم بالعاصمة.

و في 8ماي 1945 خرجت الجماهير الشعبية في مدن سطيف و قالمة و خراطة و غيرها من المدن الجزائرية الأخرى في مظاهرات سلمية لمشاركة الحلفاء في احتفالاتهم بانتصارهم على ألمانيا ومطالبة الحلفاء و الفرنسيين الوفاء بوعودهم بعدما شاركوهم في الحرب و في تحرير الأراضي الفرنسية من الاحتلال النازي و نظام فيشي بزعامة المارشال بيتان الموال لهم، و معبرين في نفس الوقت عن رفضهم للوجود الاستعماري.

و كانت الإدارة الاستعمارية هي التي أعطت الإذن للجزائريين بتنظيم المظاهرات التي رفعت خلالها الراية الوطنية، و لافتات جاء فيها ((تحيا الجزائر المستقلة))، و ((يسقط الاستعمار))، ((أطلقوا سراح مصالي))، و غيرها من الشعارات التي أفزعت الإدارة الاستعمارية ، لذلك لم تتردد في توظيف كافة أجهزتها القمعية من جيش و شرطة و ميليشيات المستوطنين لسحق المتظاهرين بكل وحشية، محدثة بذلك مجزرة رهيبية كانت حصيلتها 45 ألف شهيد، و أحرقت عشرات القرى جراء القصف الذي استهدفها من طرف البحرية و سلاح الجو الفرنسي، و مطاردة وحشية صد السكان العزل، و تنفيذ إعدامات بدون محاكمات في حق مواطنين أبرياء، كما تعرض قادة الحركة الوطنية للاعتقال و زج بهم في السجون ، و حل حزب رابطة أحباب و البيان و الحرية لاتهامه بالتحريض على التمرد.

اعتقدت فرنسا بأنها تمكنت بواسطة ألتها الإرهابية الوحشية من إجهاض الحركة الوطنية و كسر شوكتها و ردع الشعب الجزائري و إخضاعه لسيطرتها ، إلا أنها أخطأت في اعتقادها هذا، حيث شكلت هذه المجار دافعا قويا للشعب الجزائري و حركته الوطنية للاستماتة في استرجاع الحرية و السيادة الوطنية عن طريق العمل المسلح

المحور (3):

نشاط الحركة الوطنية الجزائرية و انعكاساته (1946-1954)

مقدمة:

إذا كانت الحرب العالمية الثانية قد انتهت لصالح الحلفاء وكللت بانتصار و احتفال عالمي في ماي 1945، فإن الشعب الجزائري قد عاش مأساة حقيقية بعد أن أقدمت السلطات الاستعمارية الفرنسية على ارتكاب أبشع المجازر في حق الشعب الجزائري الذي شارك إلى جانب فرنسا في الحرب وحررها من براثن النازية، فكانت مذبحه ماي 1945 صورة حية عن بشاعة الاستعمار الفرنسي وحقده على الشعب الجزائري راح ضحيتها أكثر من 45 ألف شهيد، ودمرت القرى والمدامر، وحلت رابطة أحباب البيان والحرية، وزج بزعماء الحركة الوطنية في السجون والمعتقلات وبذلك خابت آمال الجزائريين في فرنسا و حلفائها.

غير أن ذلك لم يثن من عزيمة الوطنيين، حيث انطلقت الحركة الوطنية على أسس جديدة على عكس ما كان يتوقعه الاستعمار، وكانت أحداث 08 ماي 1945 بداية لنهاية النظام الاستعماري في الجزائر، بعد أن ترسخت عقيدة الكفاح المسلح، كما زاد الشعب الجزائري يقظة ووعيا بمطالبه في الحرية والاستقلال. فما مظاهر ذلك؟ و فيم تمثلت سياسة فرنسا في مواجهة نشاط الحركة الوطنية بعد نهاية الحرب؟

1. إعادة بناء الحركة الوطنية:

بعد صدور قرار العفو العام في 16 مارس 1946 والإفراج عن زعماء الحركة الوطنية الجزائرية، نشطت الساحة السياسية بالجزائر وسمح ذلك بظهور أحزاب وطنية بتسميات جديدة، تمثلت في الآتي:

أ-الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري(UDMA)- UNION Démocratique du-
MANIFESTE Algérien -تأسس في أفريل 1946 على يد فرحات عباس، و رفقاء
دره في النضال المحسوبيين على النخبة الجزائرية ،أبرزهم: أحمد بومنجل، وقدر ساطور،
و الدكتور سعدان، وابن خليل، وأحمد فرنسيس ، تمثلت أبرز مطالبه الأساسية في تكوين
جمهورية جزائرية مستقلة استقلالاً ذاتياً مرتبطة فيدرالياً مع فرنسا.

و كان فرحات عباس قد حدد التوجه السياسي لحزبه من خلال النداء الشهير الذي وجهه
إلى المسلمين و الفرنسيين جميعاً في أول ماي 1946، بقوله: ((لا نريد إدماجاً و لا سيدياً
جديداً و لا انفصالاً بل غايتنا هي إبراز شعب فتي يتكون تكويناً ديمقراطياً و اجتماعياً و
يجهز في الميدان الصناعي و العلمي و دائب على تجديد ثقافته و أخلاقه، و يشترك مع
دولة قوية و حرة و غايتنا هي إنشاء دولة تقود خطاها الديمقراطية الفرنسية، هذه هي الصورة
التي كنا نحلم بها، و هذا ما كانت تسعى إليه بالضبط حركتنا الرامية إلى بعث الجزائر)).

كما تضمن البيان برنامج عمل الحزب و المتمثل أساساً في المطالبة بتحقيق المساواة
بين الجزائريين و الفرنسيين في جميع مجالات الحياة، و الذي لا يتحقق إلا بالقضاء على
القوانين التعسفية، و الاهتمام بالتربية و التعليم و التكنولوجيا و تمكين الجزائريين المسلمين
من هذه المجالات على نطاق واسع و بدون تمييز، و احترام اللغة العربية وذلك بجعلها لغة
وطنية و رسمية للجزائر.

شارك الحزب في الانتخابات التشريعية المنظمة في 2/06/1946 وتحصل فيها على
الأغلبية، حيث فاز بـ: 11 مقعداً من أصل 13 مقعداً، و قد أعطى هذا الفوز دفعا معنوياً قوياً
لفرحات عباس و مناضلي حزبه للمضي قدماً في تحقيق مطالب وطنية أكثر سيادية بعدما
شنوا حملتهم الواسعة المناهضة للإدماج، و قدموا مشروع دستور جديد للجزائر يتضمن
تأسيس جمهورية جزائرية مستقلة استقلالاً ذاتياً لها حكومتها الخاصة و علمها الخاص

تعترف بها فرنسا، إلا أن المجلس الوطني الفرنسي رفض هذا المشروع بسبب ضغط غلاة الاستعمار.

و ازدادت خيبة أمل فرحات عباس و رفاقه بعدما صادق البرلمان الفرنسي في 20 سبتمبر 1947 على القانون العضوي للجزائر المعروف أيضا باسم(دستور الجزائر) الذي أكد أن الجزائر قطعة من فرنسا، فاثار ذلك احتجاج نواب الحزب و تقديم استقالتهم من مجلس الجمهورية معبرين عن رفضهم لهذا القانون باعتباره منافيا لطموحات الشعب الجزائري.

لم ييأس مناضلوا الحزب، بل واصلوا نضالهم دفاعا عن القضية الوطنية في ظل إقدام الإدارة الاستعمارية و على رأسها الحاكم العام الجديد إيدموند نايجلان على تزوير انتخابات الجمعية الجزائرية في أبريل 1948، و قامت أيضا بتزوير مماثل للانتخابات التكميلية للجمعية الجزائرية في فبراير 1951، ثم الانتخابات التشريعية في جوان 1951، و الانتخابات البلدية في أبريل 1953، الأمر الذي دفع بقيادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى عقد مؤتمره الثالث بمدينة قسنطينة خلال أيام 7،8،9 سبتمبر 1951 أعلن فيه عن مطالبه الاستقلالية و المتمثلة في قيام جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية لها برلمانها و حكومتها و علمها، و المطالبة بتطبيق بمبدأ((تقرير المصير)) على جميع شعوب المستعمرة، و أبدى موقفه المستنكر من الامبريالية الاستعمارية باعتبارها بؤرة اضطرابات السلم و الأمن الدوليين.

ب. حركة إنتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D) (Mouvement pour le

Triomphe des Libertés démocratiques):

بعد صدور قانون العفو العام 16 مارس 1946، الذي ساعد على الإفراج عن المعتقلين السياسيين و على رأسهم مصالي الحاج الذي سمح له بالدخول إلى الجزائر بتاريخ 13 أكتوبر 1946، و قرر في نوفمبر 1946 المشاركة في الانتخابات النيابية باسم((حركة

انتصار الحريات الديمقراطية)) كحزب شرعي يعلن عنه لدى الإدارة الاستعمارية و كغطاء شرعي يسمح له بالتحرك سياسيا، مع الإبقاء على حزب الشعب الجزائري المنحل-المرفوض من الإدارة الاستعمارية- في مواصلة نضاله الوطني السري لتحقيق مطلبه الأساسي والمتمثل في الاستقلال الوطني.

شاركت الحركة في الانتخابات التشريعية في 16 نوفمبر 1946 و فازت بخمسة مقاعد في خمسة دوائر فقط سمح لمناضليها بالترشح فيها و أقصت الآخرين من رفقاتهم من الترشح في باقي الدوائر الأخرى، بينما تقاسم المقاعد 08 المتبقية ممثلوا الإدارة الاستعمارية و الشيوعيين. و قد عكس فوز الحركة مدى الشعبية التي أضحت تتمتع بها و تجذر أفكارها و مبادئها في أوساطهم.

و تمكنت الحركة من عقد مؤتمرها الاستثنائي بين 15 و 16 فيفري 1947 حلت من خلاله أوضاع البلاد ومستقبل النضال الوطني ، انتهى المؤتمر في الأخير بالمصادقة على قرارات حاسمة تمثلت في الإبقاء على مواصلة الحركة لنشاطها كحزب شرعي حتى تتمكن من الدفاع عن أفكارها و مطالبها والمجابهة العلنية لسياسة فرنسا ، و تأكيد مواصلة حزب الشعب الجزائري نشاطه السري لتعبئة الجماهير حول مطلب الاستقلال الوطني و التصدي لسياسة فرنسا الاستعمارية، كما تقرر إنشاء المنظمة السرية يعهد إليها مهمة الإعداد للثورة المسلحة .

أمام الانتشار الواسع الذي راحته تحققه الحركة في أوساط الجماهير الشعبية سعت الإدارة الاستعمارية الى الحد من شعبية الحركة و القضاء عليها بشتى الوسائل و الطرق عن طريق تزوير الانتخابات على غرار ما حدث في سنة 1948 و اعتقال مناضلي حزب الشعب الجزائري و مصادرة صحفها و على رأسها جريدة (الجزائر الحرة) وهو ما جعل مناضلي الحركة يزدادون قناعة بضرورة اللجوء إلى العمل المسلح لتحقيق الاستقلال الوطني

ج-جمعية العلماء مسلمين الجزائريين:

عادت لنشاطها النضالي برئاسة البشير الإبراهيمي ،مركزة في نشاطها الثقافي التعليمي على تأسيس شبكة واسعة من المدارس الحرة في المدن والقرى والمداشر، فقد بلغ عدد المدارس التابعة لها في سنة 1947م حوالي تسعين(90) مدرسة، ثم ارتفع العدد إلى 181 مدرسة 1954موتوج نشاطها بتأسيس معهد ابن باديس الثانوي 1947م، الذي يعد انجازا هاما ودفعاً للتعليم والثقافة الوطنية والى جانب ذلك قامت الجمعية بإرسال بعثات تعليمية طلابية إلى جامعات المشرق العربي ،لمواصلة دراساتهم العليا ، واهتمت بإقامة علاقات ثقافية ،سياسية وتعليمية مع دول المشرق العربي وتحقيقا لهذا الهدف أرسلت الشيخ البشير الإبراهيمي إلى القاهرة سنة 1952م،وساعده في هذه المهمة الفضيل الورتلاني وفي الميدان الإعلامي أصدرت الجمعية السلسلة الثانية من جريدة البصائر وذلك في سنة 1947م كوسيلة للتوعية والدفاع عن العروبة والإسلام ، وكل القضايا التي تهم الأمة الجزائرية. إما في المجال السياسي فقد أعلنت الجمعية موقفها الرفض لقانون 20سبتمبر 1947م ،لأنه لم يصدر من الشعب الجزائري ولم يستشر فيه على حد قول الإبراهيمي.

و كذلك أن البعثات العلمية للجمعية خلال هذه الفترة كانت تقوم بنشاط سياسي ودبلوماسي كبير لصالح القضية الجزائرية ،خاصة من قبل الإبراهيمي الذي كان يحظى بمكانة محترمة في المشرق العربي والعالم الإسلامي ككل كما شاركت الجمعية في تحالف الأحزاب الوطنية 1951م من اجل الدفاع عن الحرية

يمكن القول بان جميع نشاطات الجمعية وجهودها ،كانت عبارة عن نضال مستميت ضد الاستعمار وسياسته الهادفة لمسح الهوية العربية والإسلامية للشخصية الجزائرية وكذا الوطنية الجزائرية المتميزة عن الوطنية الفرنسية ، وتكون بذلك الجمعية قد ساهمت مساهمة فعالة في تحصين الجزائريين من الدوبان في الوطنية الفرنسية، والاحتفاظ بكيانهم المتميز.

د.الحزب الشيوعي الجزائري(P.C.A):

استمرت علاقة الولاء والارتباط لهذا الحزب بالحزب الشيوعي الفرنسي مما جعله يتأثر بتوجيهاته المناهضة لفكرة الوطنية، وبالتالي لم يكن غريبا عدم إرتباط الحزب الشيوعي الجزائري بالدعوة للمطالبة بالدولة الجزائرية وتحرير الجماهير من الهيمنة الاستعمارية لاسيما وأن العناصر الأوروبية والفرنسية كانت تشكل الأكثرية في عضوية هذا الحزب أمام محدودية العناصر الجزائرية المسلمة.

كما سبق لهذا الحزب وأن رفض الانضمام إلى حركة أحباب البيان والحرية(A.M.L) 1944 للدفاع عن بيان الشعب الجزائري الصادر في فبراير 1943، والتصدي لإصلاحات دوغول 1944 التي رحب بها الأمين العام لـ P.C.A واعتبرها تقدما كبيرا، زيادة على ذلك كان هذا الحزب قد اتخذ موقفا أكثر سلبية من حوادث 08 ماي، 1945 إذ اعتبرا لمتظاهرين مجرمين في خدمة الفاشية.

لم يغير الحزب من مواقفه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية الذي أصبح يحمل تسمية(أصحاب الحرية و الديمقراطية)(ADL)،حيث ظل متمسكا بموقفه الرافض لوجود أمة جزائرية و مناهضته للوطنية الجزائرية لعدم اعترافه بمقوماتها الأساسية ن المتمثلة في اللغة العربية و الدين الإسلامي،و ظل مؤمنا بأن مستقبل الجزائر لا يتحقق إلا في إطار الإتحاد الفرنسي.و واصل تنكره لمطالب الشعب الجزائري، حتى اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م، والتي وصفها بالعمل الانتحاري، بل أكثر من ذلك أقدم على تكوين أداة عسكرية تحت إسم«المحاربون من أجل الحرية»، قصد إجهاض الثورة في مرحلتها الأولى.

2.الموقف الفرنسي (دستور 20سبتمبر 1947):

لاستعادة نفوذها ومكانتها في الجزائر لجأت فرنسا لإصدار قانون(دستور)20سبتمبر 1947 بهدف تنظيم الأوضاع الداخلية في الجزائر وكبح جماح الحركة الوطنية الجزائرية.

أ. أسباب صدور الدستور:

- نشاط و ضغط الحركة الوطنية الجزائرية وإصرارها على بناء الدولة الجزائرية ذات السيادة.
- تراجع قوة فرنسا عسكريا وسياسيا نتيجة تضررها في الحرب العالمية الثانية ومحاولة الاحتفاظ بالجزائر تحت غطاء الشرعية والإصلاحات.
- محاولة فرنسا التخفيف من الآثار السلبية التي تترتبت عن مجازر 08 ماي 1945 بغية كسب ثقة الشعب الجزائري وامتصاص غضبه.

ب. محتوى الدستور:

يمكن استخلاص أهم ما جاء فيه على النحو الآتي:

- 1- الجزائر قطعة فرنسية يتساوى سكانها في الحقوق والواجبات.
- 2- تخضع الجزائر للحاكم العام الفرنسي وتساعد له لجنة تنفيذية مكونة من ستة أعضاء.
- 3- تكوين مجلس جزائري يتشكل من 120 عضواً (60 فرنسيين و60 جزائريين) يختص في دراسة ميزانية الجزائر والمشاريع الاقتصادية بموافقة الحكومة الفرنسية.
- 4- اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب الفرنسية.
- 5- إلغاء الحكم العسكري في الجنوب.
- 6- إلغاء البلديات المختلطة.
- 7- فصل الدين الإسلامي عن الدولة.
- 8- فتح الوظائف الإدارية والعسكرية أمام الجزائريين.

ج- موقف الجزائريين من الدستور:

- رفض الشعب الجزائري بنود دستور 1947 إلى جانب الأحزاب الوطنية نظراً لعدة اعتبارات:
- تنكر الدستور لقضية تقرير المصير والاستقلال بالتأكيد على إدماج الجزائر واعتبارها قطعة فرنسية وبذلك فهو يتعارض مع مطالب الحركة الوطنية الاستقلالية.
 - لم يشارك الجزائريون في صياغة الدستور بل فرض على الشعب الجزائري.

- أكد الدستور التمييز بين المعمرين والجزائريين قانونيا.
- دستور غير عادل ولا يراعي الاختلاف العددي بين الجزائريين الذين يمثلون 10 ملايين والمعمرين الذين لا يتعدى عددهم 800 ألف.

د. موقف المستوطنين:

رحب المستوطنون بدستور 1947 لأنه يقدم للمعمرين إمتيازات واسعة تمكنهم من تحقيق الاستقلالية في تسيير شؤونهم الداخلية، رغم إحتواء الدستور على بعض البنود التي تتعارض ومصالحهم كالاقرار بالغة العربية رسميا وفتح الوظائف للجزائريين.

هـ. مجال تطبيقه:

لم يطبق دستور 1947 على أرض الواقع وبقيت مجرد بنود فارغة المحتوى نظرا لسياسة الفرنسية التي أقدمت على تزوير الانتخابات البرلمانية 1948 وحرمان لأحزاب الوطنية من الوصول إلى البرلمان وبذلك زادت قناعة الشعب الجزائري بضرورة الكفاح المسلح وقناعته بعدم جدوى العمل السياسي.

3. إنشاء المنظمة الخاصة (السرية): (O.S) فبراير 1947:

لقد كان تأسيس حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية كسبا سياسيا قويا للشعب الجزائري نظرا للسياسة الإستقلالية وترسيخ عقيدة الكفاح المسلح في أوساط مناضليه، خاصة الشباب الذي تأثر بحوادث 08 ماي 1945، لذا قرر الحزب في فبراير 1947 تشكيل جهاز سرب شبه عسكري يتولى الإعداد للثورة المسلحة، وأطلق عليه تسمية المنظمة O.S الخاصة (السرية) وحددت أهدافها كما يلي:

- تعبئة الشعب الجزائري ومناضلي حزب الشعب لفكرة الكفاح المسلح بالتوعية السياسية.

- جمع الأموال وشراء الأسلحة.

- تدريب الشباب على إستعمال الأسلحة وحرب العصابات.

- التحضير الجدي للثورة المسلحة.

ومن أبرز أعضاء هذه المنظمة: محمد بلوزداد-محمد بوضياف- العربي بن مهدي- أحمد بلة- آيت أحمد-عباس رمضان-سويداني بوجمعة، واستطاعت المنظمة تعبئة أكثر من 1000 مناضل على كافة مستوى القطر الجزائري، وقامت بعمليات هجومية كان أبرزها الهجوم على بريد وهران 1949* والاستيلاء على أمواله، إضافة إلى عملية سويداني بوجمعة على محجرة للرخام بالعاصمة لاستيلاء على المتفجرات.

لقد كانت لهذه المنظمة ونشاطها صدى واسع زرع الخوف في الإدارة الاستعمارية وعبأ مناضلي حزب الشعب للكفاح المسلح خاصة بعد فشل (حركة إنتصار الحركات الديمقراطية) في الإنتخابات (أي العمل السياسي) بسبب التزوير الذي مارسته السلطات الاستعمارية سنة 1948، غير أن الاستعمار كشف أمر هذه المنظمة سنة 1950 وتم إلقاء القبض على بعض مناضليها وكثفت فرنسا عمليات المتابعة والبحث عن مسيري هذه المنظمة.

4. أزمة الشعب الجزائري (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) 1950-1954:

عرفت حركة إنتصار الحريات الديمقراطية أزمة داخلية خطيرة منذ 1947م، تتمثل في تصدع الحزب وبروز أجنحة متناقضة وخلافات عصفت بهذا الحزب وأبعدته عن المعركة الحقيقية ألبا وهي تحرير الجزائر، ومن أبرز أسباب هذه الأزمة ما يلي:

* ظهور خلافات شخصية بين العناصر القيادية للحزب خاصة بين رئيسه مصالي الحاج وبعض العناصر الشابة.

* فشل الحزب في سياسة العمل الشرعي ودخوله إلى الإنتخابات تخدم مصالح الاستعمار الفرنسي مما دعم نظرة الجناح الثوري الرفض للعمل السياسي.

* كشف المنظمة السرية (الخاصة) سنة 1950م والقمع الذي سلطته الإدارة الفرنسية على مناضلي حزب الشعب، مما ترتب عنه انشقاق الحزب إلى قسمين فالأول ينادي بالتبرؤ من المنظمة وعدم الإعتراف كهيئة مرتبطة بالحزب من أجل المحافظة على شرعيته وبقائه وبالتالي وعدم تعرضه للحل، ويمثل هذا الطرف قيادة الحزب، أما الطرف الثاني فيرى أنه

من الضروري مساندة المنظمة والإبقاء على نشاطها السري لتفجير الثورة ويمثل هذا الطرف الشباب المتعطش للثورة من الحزب

* الخلاف حول كيفية تسيير الحزب بين أنصار اللجنة المركزية بزعامة يوسف بن خدة الذين أكدوا على مبدأ التسيير الجماعي للحزب، بينما أنصار مصالي الحاج رفضوا ذلك وأكدوا على مبدأ القيادة الفردية للحزب التي تبقى من إختصاص الزعيم مصالي الحاج.

* نفي مصالي الحاج إلى فرنسا 1952م وإبعاده عن الساحة الوطنية زاد من تصدع الحزب.

- لقد ساهمت هذه الأسباب والظروف في إنقسام الحزب على نفسه إلى تيارين متضادين هما:

* أنصار اللجنة المركزية(المركزيون)بقيادة بن يوسف بن خدة.

* أنصار مصالي الحاج(المصاليون) بقيادة مصالي الحاج.

- لقد ازدادت حدة الخلافات حينما عقد المصاليون مؤتمرا في هورنو ببلجيكا في جويلية 1954م وقرروا فيه إنتخاب مصالي الحاج رئيسا للحزب(ح.إ.ح.د) مدى الحياة وحل اللجنة المركزية وطرد عدة شخصيات من الحزب مثل ابن يوسف بن خدة، حسين الأحول....

- كما قام المركزيون بعقد مؤتمرا بالعاصمة في أوت 1954م كان أبرز قراراته:

❖ نبد قرارات مؤتمر بلجيكا، ونزع الثقة من مصالي الحاج.

❖ التأكيد على مبدأ القيادة الجماعية للحزب ومواصلة النضال بكل أشكاله.

- فقد ساهمت هذه الأزمة في إبعاد الحزب كلية عن دوره ومبادئه كحزب ثوري يسعى لتحقيق مطالب الشعب الجزائري في إسترجاع السيادة والإستقلال لذا قررت مجموعة من الشباب أغلبهم من المنظمة السرية(أو الخاصة) تجاوز هذه الأزمة وتفجير الثورة، وعليه أصبح الحزب منقسما على نفسه إلى ثلاثة تيارات متضادة:

* أنصار اللجنة المركزية بقيادة يوسف بن خدة.

* أنصار مصالي الحاج بقيادة مصالي الحاج.

* أنصار المنظمة السرية.

5/ ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A) 23 مارس 1954م:

قام بتأسيسها بعض المناضلين من المنظمة السرية (أو الخاصة) بالجزائر العاصمة في مقدمتهم محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد، ومحمد دخلي مناضل من حزب الشعب، بهدف التوفيق بين الأطراف المتصارعة (المركزيون والمصاليون)، وبالتالي إنقاذ الحزب من الانشقاق، وإعادته إلى خطه الثوري، غير أن هذه اللجنة قد فشلت في سياستها التوفيقية، مما أجبرها على اتخاذ تدابير فورية للتحضير لتفجير الثورة المسلحة، من خلال ما يلي:

* في جوان 1954 عقدت إجتماع 22 بالجزائر العاصمة (بمنزل دريش الياس بحي المدنية)، وتقرر فيه: نبذ النزاعات، والشروع في الكفاح المسلح. وشكلت لجنة الستة تتولى عملية التحضير للكفاح المسلح و هم: مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، محمد العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، رابح بيطاط، و كريم بلقاسم، و أضيف لهؤلاء ثلاثة أعضاء يمثلون الثورة في الخارج و هم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد.

* في شهر 23 أكتوبر 1954 عقدت "لجنة 06" اجتماعيا سريا لها بالجزائر العاصمة بمنزل المناضل بوكشورة مراد ببلدة الرايس حميدو غرب العاصمة، و قررت: تفجير الثورة في يوم اول نوفمبر 1954، و حل حزب حركة الإنتصار الحريات الديمقراطية، و طبع اول نوفمبر 1954 و وضع خطة لتوزيعه في الداخل و الخارج، و تشكيل جبهة التحرير الوطني FLN و جيش التحرير الوطني ALN و تقسيم التراب الوطني إلى 06 مناطق حربية وإسناد كل منطقة لواحد من مجموعة 06